الأمم المتحدة

A/70/PV.32

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٣٢**

الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام قدم تقريره السنوي، الوارد في الوثيقة A/70/1، إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ١٣، المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الأولية من أجل عرض التقرير.

عرض الأمين العام تقريره قبل بدء المناقشة العامة، التي حضرناها جميعا قبل عدة أسابيع. وعند تقديمه للتقرير، أبرز الأمين العام العديد من التحديات والمخاوف الملحة التي تواجه الأمم المتحدة في عامها السبعين. كما يتحدث التقرير عن العديد من النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء في وقت لاحق خلال المناقشة العامة. ومن الواضح ترك المواضيع التي تناولها صداها لدى الدول الأعضاء، وستشكل الجزء الأكبر من أعمالنا، خلال الدورة السبعين. ويغطي التقرير ثمانية مجالات ذات أولوية وافقت عليها لجنة البرنامج والتنسيق، وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على المواضيع الرئيسية لكل مجال.

في مجال التنمية المستدامة، يتضمن التقرير تذكيرا بالثغرات الموجودة في الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها، ونحن مقبلون على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وأيضا الدعوة الواضحة إلى إبرام اتفاق حقيقي وشامل. ويعرض التقرير صورة واقعية فيما يتعلق بالسلام والأمن، مشيرا إلى أننا نواجه تهديدات معقدة ومترابطة بشكل متزايد. والخطاب المتعلق بأفريقيا خطاب إيجابي، ويشير إلى خطوات كبيرة قطعتها القارة في مجال التنمية، خلال العام الماضي.

وفي مجال حقوق الإنسان، يبرز التقرير تعرض الملايين من الناس الأبرياء لمخاطر وانتهاكات جسيمة، بما في ذلك أسوأ تشريد للأشخاص، إننا نتحدث عن ٥١ مليون شخص،

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وهو عدد لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، ويذكرنا بالأولوية التي يعطيها الأمين العام لمبادرة الحقوق أولاً. أما فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، فيأسف التقرير لمرورنا هذا العام بعدة مراحل سيئة في المجال الإنساني، بما في ذلك حاجة ٧٦ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، ويدعونا التقرير ليس فقط لتلبية الاحتياجات الإنسانية، ولكن إلى الحد منها أيضا.

يذكرنا التقرير بأهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفيما يتعلق بنزع السلاح، يظهر التقرير أيضا صورة متباينة، مع بذل منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف جهودا لتحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، فإننا نتذكر جميعا المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام. ومع ذلك، شهدنا أيضا إبرام الاتفاق المرحب به، بشأن قدرة إيران النووية، وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة.

ويقر التقرير بانتشار الإرهاب الدولي، والمشاكل ذات الصلة بتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بسبب الفشل المستمر في حل الصراعات الكامنة، ووجود ظروف تفضي إلى التطرف العنيف، وكذلك حدود النُهج التقليدية لحل هذه المشاكل.

وأخيرا، يتضمن التقرير معلومات مستكملة عن الخطوات المتخذة لتعزيز المنظمة، من أجل تكييفها مع الاحتياجات والحقائق الجديدة، بما في ذلك تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، و ”أوموجا“، فضلا عن قرار مواصلة النظر داخليا في أفضل السبل لتحقيق الأهداف التي اقترح الشراكات من أجلها.

ويخلص التقرير إلى أنه في الذكرى السنوية السبعين، هناك حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى، ويتطلب ذلك رغبة غير مسبوقة في التعاون بين الدول الأعضاء. إن الأمين العام على أهبة الاستعداد للقيام بما عليه، ويتطلع إلى الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء خلال مناقشتنا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٠ في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين فيتنام، كمبوديا، ميانمار، وبلدي، ماليزيا.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/70/1. إنه يقدم نظرة شاملة ومفصلة عن أنشطة المنظمة وإنجازاتها، والتحديات التي تجابهها، عبر طيف واسع من القضايا المتعلقة بالمصالح والاهتمامات المشتركة للبشرية جمعاء.

ويتضمن ميثاق الرابطة، حكما ينص على التزام الرابطة بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، فإنها تعلق أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة، وتقدر عاليا تعاونها مع المنظمة. ويعكس الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، بشكل واضح التزامنا بتعزيز تعاوننا. وفي هذا السياق، نرحب بنجاح الاجتماع السنوي لوزراء خارجية الرابطة مع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة الذي عقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة. وتتطلع الرابطة للترحيب بالأمين العام خلال مؤتمر القمة السابع بين الرابطة والأمم المتحدة، المقرر عقده بكوالا لمبور في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف تعزيز العلاقات بين المنظمتين، واستكشاف مجالات أخرى للتعاون. إننا نعتبر مؤتمر القمة، أداة سياسية فعالة، وفرصة أخرى لإعطاء توجيهات فيما يخص السياسة العامة، لتعزيز شراكتنا.

ويسلط الأمين العام في تقريره، الضوء على التقدم الكبير الذي تم إحرازه عموما بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع التأكيد على أهمية المضي قدما بالتنفيذ العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وكذلك الحاجة

الملحة لاتخاذ إجراءات مناسبة من حيث التوقيت، فيما يخص تغير المناخ.

ويشكل انطلاق الدورة السبعين للجمعية العامة، توطئة لعملية أكثر صعوبة. ومما يشجع الرابطة أن الاجتماع المذكور لوزراء خارجية الرابطة، قد اعترف بأهمية تنفيذ رؤية ما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا نتشاطر الرأي القائل بأن الخطتين تكملان بعضهما البعض، لا سيما في مجالات الحد من الفقر والجوع، ومعالجة أوجه التفاوت، وتعزيز تمكين المرأة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية الاجتماعية العادلة، وحماية البيئة، وضمان الحصول على المياه والهواء النظيفين، والتقليل من الآثار السلبية لتغير المناخ، وبناء مؤسسات فعالة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وكذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مع مختلف آليات ومؤسسات الرابطة.

وليس هناك شك في أن تغير المناخ، كما يشير إلى ذلك الأمين العام، يشكل أحد أكبر التهديدات التي تواجه مستقبلنا المستدام. وتعمل الرابطة أيضا بجد لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك عن طريق تعزيز صمود مجتمعها، عن طريق التنفيذ الفعال لمبادرة تغير المناخ، وخطة عمل بشأن استجابة مشتركة لتغير المناخ. ونأمل أن يؤدي مؤتمر تغير المناخ المقبل الذي سيعقد في باريس خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر إلى ١١ كانون الأول /ديسمبر، إلى التوصل إلى اتفاق شامل وعالمي بشأن تغير المناخ، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وفي مجال حقوق الإنسان، حققت الرابطة تقدما سريعا فيما يخص تطوير المؤسسات، منذ دخل ميثاقها حيز النفاذ. وتشمل النقاط البارزة، اعتماد الرابطة للإعلان التاريخي الخاص بحقوق الإنسان لعام ٢٠١٢، والإعلان الخاص بالقضاء على أشكال العنف ضد المرأة والطفل في عام ٢٠١٣، بعد إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة للرابطة كذلك.

وتضطلع اللجنة بمختلف البرامج والأنشطة بالتشاور والتعاون مع الهيئات القطاعية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان)، إلى جانب المؤسسات ذات الصلة والشركاء الخارجيين المعنيين. وقد شرعت اللجنة في تنفيذ تدخلات متنوعة لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥. ومن بينها تدريب المدربين الذي نظمته اللجنة للصحفيين في الدول الأعضاء في الرابطة والذي عُقد في تايلند؛ ومناقشات الشباب بشأن حقوق الإنسان التي عقدتها اللجنة في سنغافورة؛ وحلقة العمل الإقليمية بشأن دور الشباب في تعزيز حقوق الإنسان في رابطة آسيان والتي ستُعقد في ماليزيا؛ وحلقة عمل اللجنة بشأن تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ والتي عُقدت في ميانمار؛ وحلقة عمل اللجنة عن وضع الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان في رابطة آسيان والتي عُقدت في الفلبين.

وفيما يتعلق بالسلام والاستقرار، تسعى رابطة آسيان جاهدة أيضاً إلى صون وتعزيز الرابطة بوصفها رائدة في مجال القواعد الإقليمية لحسن السلوك، ولا سيما من خلال معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. ويُنظر إلى المعاهدة بوصفها مدونة أساسية لقواعد السلوك تحكم العلاقات بين الدول في جنوب شرق آسيا، وتوفر الأسس اللازمة للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ونرحب بتزايد اهتمام بعض الدول غير الأعضاء في الرابطة بالانضمام إلى المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، تعلق رابطة آسيان أهمية كبيرة على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من أجل الحفاظ على السلام والأمن والازدهار في المنطقة. ونحن

ملتزمون بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المكرس في ميثاق رابطة آسيان. وفي هذا الصدد، تلتزم الرابطة بالعمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية للتعجيل بتوقيع هذه الدول وتصديقها على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، دون تحفظات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجع الرابطة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تقديم دعمها الكامل خلال الدورة السبعين للجمعية العامة لقرار هذا العام من القرارات التي تقدمها الرابطة كل سنتين بشأن المعاهدة.

وبشأن مكافحة الإرهاب، تتشاطر رابطة آسيان بواعث القلق العميق بشأن تزايد العنف والأعمال الوحشية التي ترتكبها المنظمات الإرهابية والمتطرفة والجماعات المتطرفة في اليمن والعراق وسورية. وتدين الرابطة كل أعمال العنف والتدمير والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسيرا على هذا المنوال، اعتمدت الرابطة إعلان لانغكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين في مؤتمر القمة السادس والعشرين للرابطة الذي عُقد في نيسان/أبريل، والذي يُجمل التدابير الرامية إلى تعزيز الاعتدال والحد من التطرف في جميع أنحاء المنطقة.

وفي هذا العام، وتحت رئاسة ماليزيا وفي إطار موضوع ”شعبنا، مجتمعنا، رؤيتنا“، فإننا نسعى إلى جعل الرابطة متمحورة حول الإنسان. وهذا يعني الحكم الرشيد ورفع مستويات المعيشة والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة وزيادة الفرص لجميع الناس، تماشياً مع روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أن الجهود الجماعية للرابطة على الصعيد الإقليمي ستسهم في عمل الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار، وكذلك في تحقيق النمو الشامل والمستدام للجميع.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على عزم الرابطة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1).

يوافق هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى مدى الأعوام الـ ٧٠ الماضية، كانت الأمم المتحدة شاهدة على جهود الدول الأعضاء لاستكشاف سبل مختلفة لصون السلم وتعزيز التنمية وتحقيق التعاون، وتطبيقها عمليا. ولدى مراجعة رحلة الأمم المتحدة، نشعر بالفخر الشديد بمنجزاتها. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا على ثقة تامة بقدرة المنظمة على بدء عهد جديد من التعاون.

وخلال العام المنقضي، نهضت الأمم المتحدة بشكل فاعل بالتعاون المتعدد الأطراف وصاغت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وعملت على إيجاد حلول للتعامل مع القضايا الساخنة من خلال المفاوضات الدبلوماسية وبذلت جهودا في حفظ السلام وبناء السلام على السواء. وقد نسّقت بنشاط المساعدة الإنسانية وتصدّت كما ينبغي لتفشي الإيبولا. ونهضت بقضية نزع السلاح بطريقة شاملة ويسرت إيجاد أوجه تآزر في المعركة الدولية ضد الإرهاب. وتود الصين أن تشكر الأمين العام بان كي – مون والأمانة العامة ككل على جميع جهودهم.

إن العالم الذي نعيش فيه حاليا هو أبعد ما يكون عن الهدوء حيث تستمر النزاعات الإقليمية والحروب المحلية والعديد من الصعوبات على الطريق نحو التنمية العالمية. وما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات رهيبة تقليدية وغير تقليدية. وفي هذه السنة التي تحمل أهمية خاصة، نحتاج إلى التفكير في الكيفية التي يمكننا بها التصدي على نحو أفضل للقضايا الرئيسية السلام والتنمية في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب في

جميع أنحاء العالم وإعلاء قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدل.

وفي سياق المشاركة في مختلف مؤتمرات القمة التي عُقدت في إطار الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، قدم رئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد شي جين بينغ، عرضاً متعمقاً لرؤية الصين السياسية بشأن النظام الدولي والمسائل المتعلقة بمستقبل البشرية ومصيرها، فضلاً عن عرض توصيف شامل لفكرة بناء نوع جديد من العلاقات الدولية التي تتمحور حول التعاون المفيد لجميع الأطراف.

وقد اقترح إنشاء شراكة تتعامل فيها البلدان مع بعضها على قدم المساواة؛ والدخول في مشاورات متبادلة؛ وإظهار الفهم المتبادل؛ وإنشاء هيكل أمني يشدد على الإنصاف والعدالة والمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع؛ والتماس تنمية شاملة للجميع ومفيدة على نحو متبادل تتسم بالانفتاح والابتكار؛ والاضطلاع بعمليات تبادل فيما بين الحضارات لتعزيز الانسجام وعدم إقصاء أحد واحترام الاختلافات؛ وبناء نظم إيكولوجية تحترم الطبيعة وتدعم التنمية الخضراء. وبناء على هذه النقاط، يمكننا وضع خطة عمل وخريطة طريق لبناء مجتمع من أجل المصير المشترك للبشرية. وتحافظ هذه الأفكار على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطوّرها، وتقدّم فكراً جديداً ورؤية جديدة لأعمال المنظمة في المستقبل.

وفي مجال السياسة والأمن، تعتقد الصين أنه ينبغي لجميع البلدان أن يكون لها دور في تحديد مستقبل العالم، كما ينبغي احترام مبدأ السيادة وتنفيذه. وينبغي تسوية المنازعات من خلال الحوار ورأب الصدع عبر المشاورات. ويجب علينا الالتزام بتعددية الأطراف واعتماد فكرة التعاون المفيد لجميع الأطراف والكسب للجميع. كما اقترحت الصين مبادرة هامة لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدمت الصين برامجها بوصفها إسهامات في أعمال الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن الدوليين.

وفي مجال التنمية، تؤيد الصين مفهوماً للتنمية يعتمد على الإنصاف والانفتاح والشمول والابتكار في جوهره. وقد قدمنا أربعة مقترحات تتعلق بالسياسة العامة لبناء القدرات الإنمائية للبلدان، وتحسين البيئة الإنمائية الدولية، وتحقيق المستوى الأمثل للشراكات الإنمائية وتعزيز آليات تنسيق التنمية، والتي تمثل أيضاً فلسفة الصين في تنميتها وجهودها الإصلاحية.

وقد أعربنا عن آرائنا حول اتجاه المفاوضات بشأن تغير المناخ واتخذنا تدابير محددة من جانبنا للحفاظ على الطاقة وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وذلك سيسهل إدماج التنمية في الصين في تنمية العالم، وبالتالي يبعث فكرا جديدا ويضفي حيوية جديدة على جهود الأمم المتحدة لتعزيز التنمية العالمية.

وفيما يتعلق بتمكين المرأة، قدمت الصين أربع أفكار لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة للنساء: وهي الدفع قدما بتحقيق التنمية للمرأة بموازاة ما يتحقق من تقدم في التمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وحماية حقوق النساء ومصالحهن بصورة فعالة؛ والعمل على تعزيز ثقافة تتسم بالوئام والشمول الاجتماعي للجميع؛ وتهيئة بيئة دولة مواتية لتنمية النساء. وفي المبادرة المشتركة بين الأمم المتحدة والصين، قطعت تلك الالتزامات للمرة الأولى على مستوى قادة الدول، وهو أمر يكتسي أهمية تاريخية.

وأعلنت الصين مجموعة من المبادرات الرئيسية لدعم أعمال الأمم المتحدة والنهوض بقضية السلام والتنمية العالميين. وستنضم الصين إلى آلية الأمم المتحدة الاحتياطية الجديدة لحفظ السلام، وقد أنشأت وحدات دائمة للشرطة المشكلة ووحدة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٠٠٠ ٨ فرد. وستنشئ الصين صندوقا للمساعدات التعاونية بين بلدان الجنوب بمستوى تمويل أولي قدره بليوني دولار لدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستتبرع الصين

بمبلغ ١٠ ملايين دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تمويل ١٠٠ مشروع لصحة الأم والطفل في البلدان النامية خلال الأعوام الخمسة المقبلة. كما قررت الصين إنشاء صندوق إنمائي للصين والأمم المتحدة لفترة ١٠ سنوات بمبلغ قدره ١٠ بلايين دولار. وتدل جميع هذه المبادرات على إحساس الصين بالمسؤولية عن التعاون المتعدد الأطراف.

لقد حددت نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة اتجاه جهودنا لبناء غد أفضل واتجاه العالم والأمم المتحدة في المستقبل. والصين على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحويل نتائج مؤتمرات القمة إلى أعمال ملموسة وللسعي بشكل مشترك لتحقيق مستقبل مشرق يكون فيه جميع الناس أحرارا من العوز ومتمتعين بالتنمية والكرامة.

وترى الصين أنه، في مجال صون السلام والأمن، على الأمم المتحدة، خلال الدورة السبعين للجمعية، أن تدعم بقوة أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ وأن تحترم الخيارات التي تتخذها البلدان أنفسها فيما يتعلق بمسارها للتنمية ونظامها الاجتماعي؛ وأن تستمر في السعي للتوصل إلى تسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمشاورات؛ وأن تسعى جاهدة لتحقيق التقدم في معالجة القضايا الساخنة الإقليمية، مثل الحالة في الشرق الأوسط.

وفي مجال التنمية، ينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية للنهوض بالتنمية العالمية. وعليها التركيز على متابعة خطة عام ٢٠٣٠، والالتزام بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها متفاوتة، والدفع قدما نحو تنسيق التنمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مسعى لتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب لكي يتسنى لجميع البلدان مباشرة السير في الطريق المفضي إلى تحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع والمستدامة.

إن الصين، باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وأكبر البلدان النامية في العالم، اعتبرت دائما أن من واجباتها صون السلام العالمي، وتعزيز التنمية العالمية وحماية النظام العالمي. ولفترة سنوات، أسهمت الصين بفعالية بالحكمة الصينية وبالأفكار الصينية والاقتراحات الصينية في المجتمع الدولي، وبالتالي أسهمت في أعمال الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لدعم أغراض الميثاق ومبادئه وتطويرها، وبناء نموذج جديد للعلاقات الدولية يكون في صلبه التعاون المفيد لجميع الأطراف، وإنشاء مجتمع للمصير المشترك للبشرية، وبذلك تقديم إسهامات إضافية وكبيرة في للنهوض المستمر بقضية تحقيق السلام والتنمية والتقدم.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نقدر تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1)، التي يقدم تقييما موضوعيا لأنشطة الأمم المتحدة خلال العام الماضي ويتضمن العديد من الأفكار التي يلزم أن نهتم بها.

لقد تغير العالم تغييرا أساسيا منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما. فتغيرت الجغرافيا السياسية؛ وتغير طابع النزاعات؛ كما تغيرت طلبات حفظ السلام. وتختلف التحديات الإنمائية لعصرنا اختلافا نوعيا، في حين تصاعدت التهديدات البيئية إلى مستوى غير مسبوق. ولذلك كانت الحاجة ماسة إلى استعراض المنظمة، فيما يتعلق بطريقة هيكلتها وبطريقة عملها على السواء.

وفيما يتعلق بالتنمية، فإن الدول الأعضاء، خلال الأعوام القليلة الماضية، استعرضت بصورة مشتركة إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وإخفاقاتها. وعادت الدروس المستخلصة بالفائدة على تحول النموذج الذي تمثله خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأقر الأمين العام، في تقريره، بالتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، في حين حدد الفجوات الكبيرة المتبقية. فأوجه التقدم المحرز في العديد من المجالات

تجاهلت الفقراء؛ بل وفي بعض الأحيان أدت إلى تفاقم حالات التفاوت. وبعد أن ألزمنا أنفسنا بشكل جماعي في مؤتمر القمة التاريخي الذي عقد الشهر الماضي بتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة الرامية إلى تعزيز التنمية المنصفة والشاملة للجميع، يلزمنا الآن اتخاذ إجراءات تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي الذي ينتظرنا في استجماع الإرادة السياسية الجماعية والموارد وحشدها لضمان التنفيذ الشامل لتلك الأهداف.

وفي مجال السلام والأمن، يجري الاضطلاع بعمليات استعراض حفظ السلام وبناء السلام بروح التبصر نفسها. وذلك أمر ضروري في عالم يعاني من قلاقل متزايدة. ويتعين على حفظ السلام أن يستجيب لذلك وأن يتكيف أيضا مع الطابع المتغير للتراع.

وترى باكستان أن إصلاح المنظمة ضروري لعكس ديناميكيات القرن الحادي والعشرين ومطالبه وللاستجابة بفعالية للتحديات الحالية والناشئة التي تجابهنا جميعا. وتؤيد باكستان الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، ولكن على ذلك الإصلاح أن يجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة واتساما بالشفافية. وكما قال رئيس الوزراء نواز شريف خلال المناقشة العامة،

> ”نحن بحاجة إلى مجلس أمن ... يعكس مصالح جميع الدول الأعضاء ... وليس ناديا موسعا للأقوياء وأصحاب الامتيازات“ A/70/PV.19، صفحة ٤٩).

لقد كان الغرض الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. بيد أننا نشهد اليوم عالما تسوده التوترات، مع بعد منال تحقيق السلام في العديد من المناطق وتضخم التهديدات الأمنية أو تصاعدها في أجزاء أخرى. وعادت المجابهة بين الدول الكبرى في أوروبا وهي تهدد بإغراق آسيا. وتحترق أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط. وينتشر الإرهاب. والتطرف الذي يمارس العنف آخذ في الازدياد. وفعلا، يجابه الشرق الأوسط بتحديات أمنية غير مسبوقة إذ يتزلق عدد متزايد من البلدان في دوامة التراع وعدم الاستقرار. ويهدد التشريد الجماعي للبشر وأزمة اللاجئين المتزايدة الاستقرار في العديد من أجزاء العالم.

ويتطلب التصدي لجميع تلك التهديدات والتحديات فكرا جديدا وجماعيا، فضلا عن اتخاذ إجراء تعاوني على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي غضون ذلك، ازدادت حدة المأساة الطويلة الأمد لفلسطين. وبدد الموقف المتعنت للدولة القائمة بالاحتلال أية فرص لإحراز تقدم نحو الطريق المقبول على نطاق واسع لإحلال السلام بين فلسطين وإسرائيل، وهو تحديدا، الحل القائم على وجود دولتين.

وفي المعركة المستمرة ضد الإرهاب، فإن التزام باكستان بالقضاء على تلك الآفة التزام لا يتزعزع. فقد فقدنا عشرات الآلاف من الأرواح بسبب الإرهاب، ولكن الدماء التي سفكت، بما في ذلك دماء أطفالنا الأبرياء، لم تؤد سوى إلى توطيد عزمنا والتزامنا بمواصلة المعركة حتى القضاء على آخر إرهابي في بلدنا.

واعتمدت باكستان استراتيجية متعددة المحاور تتوخى وضع خطة عمل وطنية شاملة وعملية لإنفاذ القانون بقيادة عسكرية تسمى ضرب – غضب (Zarb-e-Azb) لمكافحة الإرهابيين. وعملية ضرب – غضب أكبر حملة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم وأحرزت بالفعل تقدما كبيرا في تطهير بلدنا من الإرهاب.

وفي منطقة جوارنا، نسعى للانخراط الدبلوماسي البناء لتسوية الخلافات وتعزيز الاستقرار وتشجيع التعاون والترابط الاقتصاديين. ولا تزال باكستان ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. ونعتقد أن إجراء عملية سلام تهدف إلى تحقيق المصالحة فيما بين الأفغان هو السبيل المجدي الوحيد

لوضع حد بالوسائل السياسية للتراع الذي استمر طويلا هناك. وشرعنا في بداية واعدة لتلك العملية قبل شهرين، ولكن ذلك المسعى تعطل منذ ذلك الوقت. ونحن على استعداد للمساعدة في إحياء تلك العملية حينما يطلب منا القيام بذلك، ونشعر بالتشجيع لأن المجتمع الدولي يريد أن يشهد استئناف عملية السلام في أفغانستان.

وفي جنوب آسيا، يتعين معالجة التراعات الطويلة الأمد بطريقة جريئة وإيجابية إذا أريد إرساء السلام والاستقرار الدائمين. ولا يزال نزاع جامو وكمشير الذي لم يحل بعد السبب الجذري للتوترات وعدم الاستقرار في منطقتنا. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ظل ذلك التراع بدون تسوية. ولم تنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعهدت بإجراء استفتاء لتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير المصير. وبدلا من ذلك، عاني شعب كشمير من القمع الوحشي.

ويزداد شدة في الوقت الحالي إلحاح التوصل إلى تسوية سلمية للتراع. فإجراء مشاورات مع الكشميريين، وهم جزء لا يتجزأ من التراع، أمر ضروري لبلورة مثل ذلك الحل السلمي. والدعوة إلى إنهاء تلك المشاورات باعتباره شرطا مسبقا للحوار دعوة غيرة مقبولة وأيضا تؤدي إلى نتائج عكسية. كما أن تصاعد حدة التوترات على خط المراقبة في كشمير وخط الحدود المعمول به يتطلب من باكستان والهند اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب المزيد من التصعيد. وإزاء تلك الخلفية أعلن رئيس الوزراء نواز شريف مبادرة سلام من أربع نقاط في الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وكان ينبغي أن تلقى تلك المبادرة ردا إيجابيا من الهند، ولكن لم يتأت ذلك حتى الآن. وبالرغم من ذلك، فإن بلدي على استعداد للانخراط في حوار بشأن جميع المسائل المعلقة.

ومن المؤكد أن العالم يواجه العديد من التحديات المعقدة والصعبة، ولكن العالم المتبادل الاعتماد والمترابط في الوقت الحالي يحظى بالقدرات والوسائل للتصدي لتلك التحديات. ونحن على ثقة بأنه، من خلال المساعي التعاونية، يمكننا أن نترجم آمالنا المشتركة بتحقيق السلام والتقدم لجميع شعوبنا إلى إجراءات ملموسة وإلى واقع.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أقدم تهاني المملكة المغربية للسيد ماغنز ليكتوفت على توليه رئاسة الجمعية العامة وأن أؤكد له على دعمنا الكامل له فيما يضطلع بأعماله في العام المقبل.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/70/1)، الذي يحدد التغييرات الهامة للغاية والسريعة التي حصلت، من ازدياد حالات التفاوت فيما بين الشعوب وأعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات والآثار السلبية لتغير المناخ والتراعات المسلحة والإرهاب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يرحب وفد بلدي بتحديد القضاء على الفقر باعتباره الهدف الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وبعكس الخطة لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بطريقة متوازنة. كما يرحب وفد بلدي بإدراج الأهداف الإنمائية المتعلقة بتحقيق النمو المستدام والمشترك وتعزيز البنية التحتية والتصنيع، التي تمثل خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبما أننا نعيش في عالم متسم بالعولمة حيث تترابط الأطراف الفعالة بصورة متزايدة، فإن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وتوفير وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمران ضروريان لضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في جميع أرجاء العالم. كما سيكون من المستصوب أن تولي تلك الشراكة اعتبارا أكبر لأفريقيا، التي ينبغي أن تبقى محور الاهتمام. فقارتنا، التي أحرزت فعلا تقدما متميزا نحو تحقيق الاستقرار، لا تزال تواجه مجموعة من التهديدات الأمنية المتزايدة. ولا يزال تحقيق السلام والتنمية هناك يواجه مشاكل

وتحديات عديدة تتطلب بشكل عاجل استجابة جماعية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتشكل الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وانعدام الأمن الغذائي، واتجاه الشباب إلى التطرف، وتفشي الأوبئة وتفاقم الإرهاب والتطرف الذي يمارس العنف آفات تعزز كل واحدة منها الأخرى في سياق مؤسسات هشة للدولة ومجتمعات غير منظمة. وعلى نحو ما شددت عليه رسالة جلال الملك الموجهة إلى دورة الجمعية العامة الحالية،

”يجب أن تكون أفريقيا في صلب التعاون الدولي من أجل التنمية لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري وتحرير طاقاتها. لذا، يوجه المغرب نداء إلى منظمة الأمم المتحدة وللمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل إعداد خطة عمل للتحول الاقتصادي بأفريقيا وتوفير موارد ثابتة لتمويلها ... كما ندعو لوضع السلم والاستقرار في صدارة الأوليات للوقاية من النزاعات والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة من خلال مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كرامة المهاجرين، وصيانة حقوقهم الأساسية، ومواجهة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.“ (A/70/PV.21، صفحة ١٤)

وإقرارا من المملكة المغربية بأنه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تكافح بنجاح التهديدات للاستقرار في أفريقيا، فقد أعلنت باستمرار وبصوت مدو وواضح أنه، بدون توسيع التعاون والتنسيق الإقليميين وتوافر الإرادة السياسية والمزيد من التضامن الفعال والملموس والنشط، لا يمكن لأي أحد أن يدحر تلك التهديدات. وستجد منظومة الأمم المتحدة دائما في المملكة المغربية شريكا ملتزما وعاقدا العزم بثبات لدعم جميع المبادرات أو الإجراءات البناءة من أجل أفريقيا.

وفيما يتعلق بمسألة صون السلام والأمن، يشاطر وفد بلدي دواعي القلق الصادقة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بالتهديدات التي لا تزال تؤثر على تلك المسائل بسبب النزاعات الجديدة الناشئة كل يوم والأشكال الجديدة لأعمال العنف التي تؤثر على عدة بلدان، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. ويناشد وفد بلدي المجتمع الدولي المزيد من الاستثمار في الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات التي تؤدي إلى تسمم العلاقات فيما بين الدول المجاورة وتقويض تكاملها الاقتصادي، لا سيما في القارة الأفريقية. وبالمثل، يشكل انتشار الإرهاب مصدر قلق كبيرا للمجتمع الدولي ويتطلب بذل جهود مشتركة لإحباطه.

ولذلك، وفي سياق الالتزام المستمر بتعزيز العمل العالمي لمكافحة الإرهاب، لا سيما التطرف الذي يمارس العنف، فإن المملكة المغربية تتبادل باستمرار خبرتها وتجربتها المكتسبة في ذلك المجال بتقديمها إسهاما فعالا في تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. ففي الاجتماع الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تم تبادل خبرة المغرب في مكافحة نزعة التطرف والتطرف الذي يمارس العنف بين موظفين رفيعي المستوى من المغرب والبلدان الصديقة التي استفادت من التعاون المغربي في ذلك المجال.

وقد مكننا ذلك الاجتماع من تسليط الضوء على قرار صاحب الجلالة الملك لتدريب أئمة ووعاظ من عدد من البلدان الأفريقية على مبادئ الدين الإسلامي في التسامح والاعتدال واحترام الآخرين.

وفيما يتعلق بمكافحة تغير المناخ، ما برحت المملكة المغربية تعمل على وضع سياسة وطنية بشأن المسائل البيئية، الأمر الذي أدى إلى اعتمادنا ميثاقا وطنيا بيئيا، وإطلاق الخطة الخضراء للمغرب، وبدء أعمال تشييد برنامج الطاقة الشمسية وطاقة توربينات الرياح المتجددة الطموح، الرامي إلى تلبية ٤٢ في المائة من احتياجات البلد من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وأود أن أشير هنا إلى أن المغرب سوف يستضيف المؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في مراكش في عام ٢٠١٦.

وتسهم المملكة المغربية، التي تؤيد على الدوام الجهود القائمة على الحوار والتشاور، إسهاما كبيرا في المبادرات الرامية إلى تسوية الصراعات بالوسائل السلمية. ويدعو وفد بلدي إلى وضع حد لأعمال العنف في سورية وليبيا، ويأمل في أن تتمكن عملية الانتقال السياسي التي تتماشى مع تطلعات شعبيهما، من ضمان السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. كما يدعو المغرب إلى حشد الدعم الدولي من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن المغرب لا يزال ملتزما ومستعدا للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل بناء أمم متحدة قوية، قادرة على تنفيذ المهام الشاقة التي تثقل كاهلها، والتحديات المتعددة التي يتعين عليها مواجهتها. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا، بلا كلل وبأسلوب منسق، من أجل جعلها أداة فعالة لتحقيق السلام والأمن ونشر قيم التسامح والتعايش خدمةً للبشرية جمعاء.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/70/1). ومن حسن حظنا أن تعقد جلسة اليوم بعد وقت قصير من المناقشة العامة الرفيعة المستوى التي خاطب فيها قادتنا الجمعية العامة. ولذلك، فنحن ليس لدينا منظور التقرير فحسب، بل أيضا آراء قادتنا من أجل الاسترشاد بها في جلسة اليوم.

قبل الدخول في بعض جوانب تقرير الأمين العام، تجدر الإشارة إلى أنه يعدد في الفقرة ٤ ما يصل إلى ١٣ منطقة أزمة أو منطقة صراع محددة تشوه المشهد الدولي حاليا، إلى جانب التهديدات الجديدة الناشئة التي تشكلها الجماعات الإرهابية على السلم والأمن الدوليين. ويشعر ما يقرب من ٦٠ مليون شخص من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بالأثر المتراكم الناجم عن تلك الصراعات والأزمات. ومع ذلك، فمن الغريب أن القسم باء من الفصل الثاني من التقرير يظل صامتا بصورة غريبة بشأن الأسباب التي جعلت مجلس الأمن، الذي يتلقى خدمات الأمانة العامة ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يسمح للعديد من الأزمات في التعاظم.

وقد أعلن وفد بلدي مرارا وتكرارا وعلى أعلى المستويات أن عدم فعالية مجلس الأمن يعزى إلى طابعه غير التمثيلي، ولا سيما عضويته الدائمة. وكنا جميعا أطرافا في القرار الذي اتخذه قادتنا بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ للعمل على الإصلاح العاجل للمجلس كي نجعله قادرا على تحقيق غرضه المنشود. وتحاول الفقرة ١٠٢ من التقرير أن تجسد التقدم الكبير الذي أحرزناه في الجمعية في ١٤ أيلول/سبتمبر (أنظر A/69/PV.104)، ولكنها تطمر هذا بالغوص في الإحصاءات المتعلقة بالعمل على النحو المعتاد.

إن سياق قلقنا العميق إزاء الاضمحلال المطرد للسلم والأمن الدوليين هو اعتماد قادتنا مؤخرا لخطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ الطموحة (القرار ١/٧٠). ويقدم التقرير تفاصيل عديدة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في أهداف التنمية المستدامة، التي تأتي في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وقد أعربنا عن دعمنا لرؤية الأمين العام في تلك الأجزاء من التقرير، بما في ذلك في مجال تغير المناخ. وقد أعلنت الهند عن مبادرات للتنمية الوطنية وفق أطر زمنية محددة للتنفيذ فيما يتعلق بالعديد من أهداف التنمية المستدامة.

ونود أن تساعد جهودنا الوطنية، التي تشمل ما يقرب من سدس البشرية، في شق الطريق والتعجيل في تنفيذ خطة العام ٢٠٣٠ بطريقة موضوعية. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا أهمية السبل التي ترتبط بها البيئة السياسية الداعمة والمستقرة بنجاح تنفيذ هذه الخطة وتؤثر فيه. ومن الواضح أن عدم الاستقرار السياسي يمثل عقبة أمام تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا

والتجارة، وبالتالي فإنه يحد بشدة من آفاق النمو الاجتماعي – الاقتصادي المطرد. وفي عالم تسوده العولمة، فإن هدفنا الشامل المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ سوف يتعرض للخطر ما لم نتبع نهجا كليا.

أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل يغطيها التقرير. الأولى هي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقدم التقرير سردا مفصلا لجهود مجلس الأمن الرامية إلى صياغة ولايات كل من عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام. وقد اندمج كلا النوعين من العمليات في أذهان الناس بتعيين الأمين العام الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وقد أيدنا توصيات الفريق (انظر A/70/95) في الجمعية العامة، ونتطلع قدما إلى المساهمة في تنفيذها خلال هذه الدورة، ولا سيما في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وبغية تنفيذ توصيات الفريق، تعهدت الهند بموارد إضافية كبيرة، بما في ذلك زيادة مقدارها ١٠ في المائة إلى الإسهام الحالي بما يقرب من ٨ ٠٠٠ جندي؛ وتوفير المزيد من حفظة السلام من الإناث، وعناصر التمكين ذوي المهارات العالية، ومرافق لتدريب أفراد حفظ السلام من الدول الأعضاء الأخرى.

المسألة الثانية هي الإرهاب، وهي إحدى المسائل التي يبدو أن الأمم المتحدة غير فعالة تجاهها، على الرغم من أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد اعتمدا قرارات، ونظم جزاءات واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب خلال الأعوام ال ١٥ الماضية. وفيما يتعلق بالمنظمة نفسها، فإننا نلاحظ أن الكثير من الكيانات التابعة للأمم المتحدة تتعامل مع جانب من جوانب مكافحة الإرهاب. ويمثل التوصل إلى اتفاق بشأن منسق لعمل هذه الكيانات أولوية لا يمكننا تأجيلها. ويجري تدمير وعينا العام يوميا جراء استمرار أعمال الإرهاب التي تستهدف الأبرياء، وتراث حضاراتنا، وبصورة متزايدة، البنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية لمجتمعاتنا، ولا سيما في البلدان النامية الضعيفة. ونحن نتطلع إلى إطلاق مبادرة الأمين العام لمكافحة الإرهاب، المذكورة في الفقرة ٩٦ من التقرير، خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونأمل أن تتضمن خريطة طريق لمساعدتنا على اعتمادالاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي التي لم يبت فيها منذ أمد طويل، ويأتي في صلبها المبدأ القانوني ”المقاضاة أو التسليم“.

أما المسألة الثالثة التي نود التعليق عليها فترد في القسم جيم من التقرير، وهي بشأن أفريقيا. تنظم الهند مؤتمر القمة الثالث لمنتدى الهند وأفريقيا، الذي تبدأ أعماله في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، حيث من المقرر أن تشارك فيه جميع البلدان الأفريقية ال٥٤. وسوف يكون أكبر حدث دبلوماسي يعقد في الهند منذ عام ١٩٨٣ ونحن نهدف إلى الاستفادة من العلاقات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التقليدية التي تربطنا مع أفريقيا، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التي تمكننا من تسريع الجهود التي نبذلها لتحقيق تطلعاتنا الإنمائية المشتركة. إن نجاح مشروع الشبكة الإلكترونية عبر أفريقيا، مع التركيز على التطبيب عن بعد والتعليم عن بعد، هو من الأمثلة الجيدة على كيفية قدرتنا على الإسهام، بوصفنا دولة عضوا مسؤولة، في التزام منظمتنا تجاه التنمية السريعة في أفريقيا.

لقد زادت الهند بصورة مطردة مشاركتها النشطة في المسائل المتعلقة بجدول الأعمال الإنساني للمنظمة لكي تصبح مستجيبا مبكرا موثوقا به للأزمات الإنسانية. وخلال العام الماضي، وتلبية لنداء الأمين العام، كنا أكبر مساهم مالي من بين البلدان النامية في الصندوق الاستئماني لمرض الإيبولا. وبالمثل، قدمنا في المؤتمر الدولي للمانحين في كاتماندو، مساهمات هامة في العملية المبكرة لإغاثة وإعادة تأهيل الآلاف من ضحايا الزلزال المدمر في نيبال. وقد ساهمنا بسرعة في تقديم الإغاثة للمناطق التي لحق بها الدمار الناجم عن الأعاصير والعواصف في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي. وتبادلنا الخبرات الإنمائية، من خلال مشاركتنا في هياكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من

قبيل صندوق جنوب أفريقيا والهند والبرازيل، مع شركائنا في العالم النامي، دون جعل الشراكة مشروطة أو توجيهية.

وفي الختام، أرى أنه من المؤسف جدا أن زميلي ممثل باكستان اختار الإشارة إلى مسائل خارج نطاق المناقشة التي نجريها هنا اليوم. لدينا علاقات دبلوماسية مع باكستان، وينبغي معالجة مسائل منا القبيل في إطار تلك العلاقات، بدلا من بثها في أماكن أخرى.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب للأمين العام عن بالغ تقدير اليابان لجهوده في توجيه أنشطة الأمم المتحدة، ولتقريره الأخير عن أعمال المنظمة (A/70/1).

خلال أسبوع المناقشة الرفيعة المستوى، احتفلنا باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بوصفها وثيقة تاريخية. وسوف يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، ونحن نتطلع إلى الحدث ذي الصلة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، إننا نواجه تحديات ضخمة، مثل تغيّر المناخ، وأزمة اللاجئين والهجرة، والإرهاب، والصراعات التي طال أمدها في جميع أنحاء العالم. والمسألة الأساسية لتعددية الأطراف تكمن في كيفية التصدي لتلك التحديات بطريقة جماعية.

كما نعلم جميعا، إن للأمم المتحدة ركائز ثلاث، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولكننا نعتقد أن السلام والأمن لهما أكبر أهمية في ضوء العديد من الأزمات في العالم. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الأداة الأكثر أهمية التي تمتلكها الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نعترف أيضا بالتحدي الماثل أمامنا، ألا وهو كيفية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر استدامة من حيث الموارد المالية والبشرية. فذلك يتطلب منا اتخاذ إجراءات ملموسة وشاملة من أجل تحسين تلك الأداة. وفي هذا الصدد، سوف تزيد اليابان مساهمتها في عمليات حفظ السلام عن طريق توسيع مشاركتها فيها، استنادا إلى مساهمة استباقية للسلام من خلال الالتزامات التي أعلن عنها رئيس الوزراء أبي في مؤتمر القمة الثاني الذي عقده القادة في أيلول/سبتمبر بشأن عمليات حفظ السلام. وتواصل اليابان أيضا دعم عملية الاستعراض الاستراتيجي الواردة في كل من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر A/70/95)، وتقرير الأمين العام (A/70/357). وسوف تساهم اليابان استباقيا في المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام خلال هذه الدورة، عن طريق المشاركة الفعالة في المناقشات المقبلة التي تجريها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة.

وفي ما يتعلق بلجنة بناء السلام، ما فتئت اليابان ناشطة في هذه اللجنة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. وفي هذا العام، عقد الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة سلسلة من الاجتماعات بشأن التحديات المرتبطة ببناء القدرات في حالات ما بعد الصراع. وسوف نختتم تلك العملية بتقرير من الرئيس يصدر قبل نهاية السنة. ونأمل أن يكون هذا التقرير موضع إفادة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن استعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة عام ٢٠١٥، المقرر أن يبدأ هذا الخريف عقب صدور التقرير (انظر A/69/968) عن فريق الخبراء الاستشاري، من خلال تقديم منظور مفيد عن الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في سياق بناء المؤسسات.

ولا شك في أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل من بين أجهزة الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والأمن. وينبغي المجلس أن يكون انعكاسا لحقائق المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، بغية التصدي بشكل أكثر فعالية وسرعة للصراعات والأزمات المتزايدة دائما. واسمحوا لي أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الاجتماع المعني بإصلاح مجلس الأمن لزعماء مجموعة البلدان الأربعة التي تتألف من

البرازيل، وألمانيا، والهند، واليابان، الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر. والمجموعة عازمة على مضاعفة جهودها من أجل الحصول على نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

لقد اعتمد زعماؤنا خطة عام ٢٠٣٠، ويتعين الآن على الدول الأعضاء البدء بتنفيذ هذه الخطة الشاملة والطموحة، وبخاصة أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم اليابان تماما بتنفيذ الخطة، سواء في الداخل أو في الخارج، من أجل كفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب. وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحمل المسؤولية عن كفالة تجهيز الأمم المتحدة تجهيزا كاملا بغية النجاح في تحقيق هذه الخطة الطموحة. ومع ذلك، لا بد لي من القول إن عملية تنفيذها سوف تكون طويلة وصعبة. وقوة الزخم الإيجابية التي تولّدت بفعل الاتفاقات الناجحة التي أبرمت هذا العام – في سينداي، وأديس أبابا، وفي الآونة الأخيرة هنا في نيويورك – تحفزنا على النجاح في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي سيعقد في باريس. وينبغي ألاّ نفوّت هذه الفرصة لإنشاء إطار دولي منصف وفعال ينطبق على جميع الأطراف.

عندما نتكلم عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في ضوء ”ألاّ يتخلف أحد عن الركب“، يجب علينا عدم نسيان التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الأفريقية. فالعملية الناجمة عن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا هي عملية قائمة ويجري تنفيذها منذ عام ١٩٩٣، بالتعاون الوثيق بين اليابان، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. ولأكثر من ٢٠ عاما، تتشاطر أفريقيا واليابان كلاً من مفهوم التنمية وممارستها المتجذرين في فكرة الملكية والشراكة. وبغية مواصلة البناء على هذا الأساس، سوف تهيئ اليابان مبلغا يصل إلى ٣٢ بلايون دولار بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٧، في كلا القطاعين العام والخاص. واليابان عازمة على مواصلة توطيد جهودنا من خلال عملية مؤتمر طوكيو في سبيل تعزيز النمو التغييري والدائم والشامل في جميع أنحاء أفريقيا. ونحن نتطلع إلى مؤتمر قمة طوكيو الدولي السادس، المقرر عقده في نيروبي عام ٢٠١٦، وهو الأول الذي يعقد في أفريقيا.

لقد مرّت سبعون عاما منذ قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية. وعلى الرغم من أن هناك بعض التطورات التي تناهض نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، يجب أن يواصل المجتمع الدولي إحراز تقدم مطرد لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تأسف اليابان لأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ (معاهدة عدم الانتشار) لم يتم اعتمادها. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، تود اليابان أن تؤكد على أن نظام معاهدة عدم الانتشار أدّى دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والاستقرار في المجتمع الدولي، وهذا الدور لم يتغير حتى اليوم. ويجب أيضا ألاّ ننسى أنه جرت عدة مناقشات مفيدة بشأن المسائل الرئيسية في المؤتمر الاستعراضي، وترى اليابان أنه من الأهمية بمكان زيادة التوسع في ما تمت مناقشته خلال المؤتمر. وفي هذا السياق، ستقدم اليابان إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين مشروع قرار جديد بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية، استنادا إلى المناقشات التي دارت في المؤتمر الاستعراضي الأخير.

إن موضوع حقوق الإنسان واحد من الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهو مسألة إنسانية وكرامة. ولدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نعتقد أنه ينبغي زيادة التركيز على حقوق الإنسان. وتهدف اليابان إلى إيجاد مجتمع تبرز فيه المرأة، ليس في اليابان فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم. وتركز اليابان تركيزا خاصا على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، عملا بالقرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠). ووضعت اليابان في هذا العام صيغتها النهائية لخطة العمل المتعلقة بمشاركة المرأة وحمايتها، بناء على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واليابان عازمة على مواصلة تعزيز هذه الخطة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المخاوف التي يكرر المجتمع الدولي ذكرها في شتى المنتديات، فإن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتغير. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال ترتكب على نطاق واسع. لذلك، ستعمد اليابان في هذه الدورة مع الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مشروع قرار مرة أخرى بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ونحن نتطلع إلى الانخراط المستمر والنشط لمجلس الأمن في هذه المسألة.

وبالنسبة للميزانية والمسائل الإدارية، ستتناول اللجنة الخامسة خلال دوراه الرئيسية جدول الأنصبة المقررة والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على السواء. وبغية كفالة التقيّد بالميزانية وقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها، سوف تعمل اليابان بعناية على تحليل الميزانية البرنامجية المقترحة، وتقييم مدى ملاءمتها للإنفاق وقدرتها على تحمّله. وتطلب اليابان إلى الأمانة العامة أن تلقي نظرة جديدة على احتياجات المنظمة.

وتعرب اليابان عن تقديرها لالتزام الأمين العام المتواصل والقوي بتحسين إدارة الأمانة العامة ومرافق الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أختتم بياني اليوم بالتأكيد للجمعية على أن اليابان ستواصل العمل بشكل وثيق مع الأمين العام لكفالة أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أضيف أنّ اليابان عاقدة العزم على العمل كعضو جديد في مجلس الأمن ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، إذا انتخبتها الدول الأعضاء هنا في هذه القاعة غدا، وهي جاهزة للقيام بذلك.

السيد أداموف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد قرأ وفد بيلاروس باهتمام تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/70/1). ونحن نشاطر التقرير تقييماته الشاملة للوضع الدولي، الأمر الذي أبرزه العديدون من المتكلمين خلال المناقشة العامة في هذه الدورة السبعين. ونلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها المنظمة في المجالات ذات الأولوية لبلدنا، مثل نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، فضلا عن الأمن الدولي، ومكافحة الاتجار بالبشر، ووضع المنظمة خطة للطاقة، والتصدي للمشاكل التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، والنهوض بمصالح الشباب. ونلاحظ التغييرات الإيجابية في أساليب عمل الأمانة العامة بشأن مواضيع من قبيل سيادة القانون والمسؤولية عن الحماية. ونعتقد أنه من الضروري مواصلة المزيد من العمل بشأن تلك المسائل على أساس إجراء مشاورات مفتوحة مع الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من بعض النجاحات التي شهدناها في أنشطة المنظمة، نعتقد أنه من الضروري إيلاء الاهتمام للحاجة إلى المزيد من التحسينات في عملها. ولا تزال بيلاروس تعرب عن قلقها إزاء الشكل الذي يتخذه تنفيذ مبادرة الحقوق أولا. ونحن نعارض التصريح للخدمة المدنية الدولية بالاضطلاع بمهام رصد حقوق الإنسان تجاه تحديد المخاطر دون الحصول على موافقة الدول المعنية، أو التركيز المفرط على جانب حقوق الإنسان في البرامج القطرية للأمم المتحدة.

ونلاحظ بقلق تعزيز أفكار المواجهة على نحو أحادي وغير شفاف دون أن تحظى بموافقة الدول الأعضاء، وقد تتعارض حتى مع قوانينها ومؤسساتها الثقافية والدينية وغيرها. وحتى لو كانت مثل هذه النُهُج ترد في الوثائق الداخلية للأمانة العامة، فمن شأن ذلك أن يقوّض الثقة بالمنظمة، ويفضي إلى عدم الوحدة بين الدول الأعضاء. ويمكننا أن نجد مثالا على ذلك في المناقشة المثيرة للجدل التي جرت خلال آذار/مارس

بشأن مسألة تحديد الحالة الأسرية لموظفي الأمانة العامة بغية دفع الاستحقاقات.

ومسألة تحسين الوضع المتعلق بكفالة التوازن الجغرافي في الأمانة العامة لا تزال مسألة هامة، أولا وقبل كل شيء عندما يتعلق الأمر بتعيين كبار المسؤولين. ويجب ألاّ ننسى أن الهدف ليس ترسيخ وجود الممثلين والاحتفاظ بالوظائف، وإنما كفالة وجود مجموعة واسعة من الآراء وتنوّع النُهُج والأفكار داخل الأمانة العامة.

وإزاء عمليات تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، لا بد لبيلاروس أن تذكر وجود مشاكل منهجية في التفاعل بين الممثلين الدائمين والأمانة العامة. فقد أدّى ذلك إلى ضرورة تقديم حركة عدم الانحياز مبادرة ترمي إلى عقد حوار غير رسمي حول المسألة تحت إشراف رئيس الجميعية في هذه الدورة،. ونأمل في أن يتقبل الأمين العام وموظفوه نتائج الحوار على النحو الواجب.

كما ندعو إلى المزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالأعمال اليومية للمنظمة، وكذلك تحسين أشكال العمل في الأمانة العامة وأساليبه. ونظرا للتحديات والأهداف التي تواجه المنظمة، فقد يبدو ذلك عديم الأهمية، ولكن مثل هذه التفاصيل هي التي تحدد بدقة كيفية تأثير سياق عملنا ومساره على النتائج الإجمالية.

السيد رييس رودريغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/70/1)، وعلى قيادته دفّة المنظمة. إن النظر في هذا البند يتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وهي فرصة مثالية للتأمل في الانجازات والتحديات التي حدثت على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. ونحن نتفق مع الأمين العام على

”إن الرؤية المرسومة في ميثاق الأمم المتحدة، التي ... مرت بسبعة عقود من الاضطرابات والتغيرات العميقة، قد أثبتت صلاحيتها على مر الزمن، حتى مع تغير العالم بصورة لم تكن لتخطر على خيال من أسسوا هذه المنظمة.“ (A/70/1، الفقرة ١).

والسلم والأمن الدوليان ليسا ممكنين دون تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وشاملة تعود بالفائدة على جميع الأفراد وجميع الشعوب. والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا تزال بمثابة دليل أساسي للعلاقات الدولية. ومع ذلك، إنها تُنتهك بفعل سلوك بعض الدول التي تلجأ إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتتخذ إجراءات خطيرة ضد سيادة دول أخرى، بما في ذلك من خلال تطبيق تدابير قسرية انفرادية.

وقبل بضعة أيام تحديدا، اعتمد قادة العالم خطة تنمية جديدة تتضمن أهدافا للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ونحن نبدأ المرحلة الأكثر صعوبة – جعل الاتفاقات المتجسدة في هذه الخطة واقعا. لن تكون المرحلة سهلة. فهي ستعتمد على الإرادة السياسية، والاستعداد، وتوفر إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية، والتضامن والتعاون الدوليين، مع مراعاة التباينات والتفاوتات في التنمية بين الأمم إلى حد كبير. ولن يكون ممكنا الوفاء بالخطة الجديدة للتنمية المستدامة بتطبيق التدابير القسرية أو الانفرادية، أو جوانب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، ولا مع استعباد شعوب بأكملها ووقوعها تحت الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي الصارم.

إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي سيعقد في باريس في نهاية العام، سوف يختبر مرة أخرى قدرة البشرية على كفالة بقائها وبقاء غيرها من الأنواع التي تعيش على كوكبنا. ويعتمد مستقبلنا على إجراء تغييرات حاسمة في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية

التي تعبّر عن الأنانية والرأسمالية الليبرالية الجديدة ذات التوجه اللاعقلاني.

والخطر الرهيب للتدمير باستخدام الأسلحة النووية لا يزال مشكلة دون حل. وحلها سيحدد أيضا بقاء البشرية. والسبيل الوحيد لإنقاذ البشرية من الآثار الفظيعة للأسلحة النووية يكمن في حظرها الكامل والقضاء التام عليها. وتلتزم كوبا التزاما راسخا بالجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف الذي يشكل أولوية. والمؤسف أن المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انتهى دون إبرام أي اتفاقات محددة، وبالتالي أبرز أوجه قصور النظام القانوني الدولي لمواجهة التحدي الذي تشكله الأسلحة النووية. فالمطلوب أفكار ونُهُج جديدة، ونأمل أن تنجح الدول الأعضاء في الخروج بسرعة من القصور الذي ينتاب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وترفض كوبا وجود جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتدين بشدة استخدام مثل هذه الأسلحة. إن توطيد تعددية الأطراف – وفي هذا السياق، تعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة الأسلحة البيولوجية والكيميائية – هما أيضا من أولويات كوبا.

واستمرت المناقشات خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام عن أحد العناصر الحاسمة في تحويل المنظمة، وهو إصلاح مجلس الأمن. ولا تزال إقامة نظام دولي جديد عادل حقا ويتسم بالديمقراطية والإنصاف مجرد وهم. وما برح إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن على أساس إجراء إصلاح جذري مهمة معلقة. إننا بحاجة إلى أمم متحدة أكثر ديمقراطية وفعالية – منزمة تحترم أجهزتها ولاياتها المنفصلة، تقع في قلبها جمعية عامة مُنشطة ومعززة وقادرة على أداء كامل المهام المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي لمجلس الأمن تنفيذ التزامه بتشجيع إيجاد تسوية تفاوضية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية؛ وعليه أن يحدد موعدا محددا لإنهاء ذلك لاحتلال وتحويل رغبة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعايش السلمي بين دولتين مستقلتين إلى واقع. وتؤكد كوبا مجدداً على تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها القوي والحازم لجميع الجهود الهادفة إلى تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن حق دولة فلسطين في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتشكل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات أدوات أوجدها البشر ولديها إمكانات هائلة لتحقيق الرفاه والتنمية لهم، إذا استخدمت للأغراض لسلمية والأهداف النبيلة. وهناك حاجة إلى توطيد التعاون الدولي من أجل مكافحة الاستخدام الضار لشبكة الإنترنت، وتحديدا الإرهاب الإلكتروني، والجريمة لإلكترونية، وكراهية الأجانب، والعنصرية، ضمن آفات أخرى متعددة. وفي نفس الوقت، من الضروري احترام السيادة في الفضاء الحاسوبي ورفض الهيمنة في هذا لصدد. وتعد عسكرة الفضاء الإلكتروني أمرا غير مقبول، وكذلك الاستخدام السري وغير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات للهجوم على دول أخرى.

وقد استجابت كوبا على الفور للدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية للتصدي لوباء الإيبولا في غرب أفريقيا، الأمر الذي يؤكد صلاحية مبدأي التضامن والنزعة الدولية اللذين مارستهما الثورة الكوبية منذ انتصارها الذي حققته. ويشرف كوبا الانتماء إلى منطقة – وعي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – تقف في طليعة تعزيز السلام وحل المنازعات بالوسائل لسلمية، وقد أعلن زعماؤها أنها منطقة سلام خلال

مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في هافانا.

وأختتم بتأييد كلمات الرئيس راؤول كاسترو روس، المأخوذة من خطابه أمام الجمعية العامة في نهاية أيلول/سبتمبر:

”تحتفل كوبا بالتزام كبير بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت طوال تلك السنوات، لم يتم القيام بما يكفي من أجل إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحرب وحماية حقها في التنمية المستدامة من دون استثناء. وينبغي حماية الأمم المتحدة من النزعة لانفرادية وأن تخضع لإصلاح عميق لإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وجعلها أقرب إلى لشعوب“. (A/70/PV.14، الصفحة ٨)

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/70/1).

بعد سبعين عاما من إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال رؤية مؤسسيها المنصوص عليها في ميثاقها تمثل المنارة لجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم لمتحدة. وخلال تلك السنوات، تغيرت العديد من الأمور، ولكن لم تتغير تطلعاتنا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، الذين يرغبون في العيش معا في سلام ويؤمنون بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة جميع البشر وقيمتهم. ونحن بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تحقيق أهداف المنظمة واحترام مبادئها والتأكيد عليها

فالعالم اليوم مليء بالمخاطر والآمال. ولم تكن المثل العليا للميثاق في المتناول أبدا، ولكن في الوقت نفسه لم تكن التحديات التي تواجه هذه البلدان أبدا بهذه لخطورة. وقد حققنا الكثير من خلال مساعينا الجماعية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به

وتقدم السنة الماضية أمثلة نموذجية على تاريخ المنظمة، فهي سنة من الإنجازات الكبيرة وخيبات الأمل الكبيرة. فمن ناحية، تم وضع الصيغة النهائية لخطة لتنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والانتهاء من وضع برنامج العمل الشامل المشترك بين إيران والمجموعة الخمسة زائدا واحدا؛ ومن ناحية أخرى، لا يزال الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وفي الوقت ذاته يعيش العديد من الناس في منطقتنا، من سوريا إلى اليمن، في ظل ظروف بائسة وتستمر الأعمال الوحشية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة وتنظيم بوكو حرام

وأود أن أتناول في بعض المجالات الرئيسية لنشاط المنظمة

في مجال السلام والأمن الدوليين، أثبت الاختتام الناجح للمفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية وبلدان الخمسة زائدا واحدا، التي أسفرت عن خطة العمل لشاملة المشتركة التي أقرها مجلس الأمن، أنه بالجدية وحسن النية والنهج المفيد لجميع الأطراف يمكن للدبلوماسية أن تفسح المجال لإيجاد حل حتى لإحدى أكثر لقضايا تعقيدا. ونرى أن الاتفاق لا يحول ديناميات التفاعل بين بلدي والمجتمع الدولي فحسب، بل إن له آثارا إيجابية هامة على المنطقة بأكملها ويمكن أن يساعد في تيسير المزيد من التعاون في مختلف المجالات، من الأمن إلى التنمية والبيئة. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية على نحو ثابت وصادق إلى إنشاء منبر للحوار في منطقتنا، الأمر الذي ينبغي أن يتم استنادا إلى الأهداف والمبادئ المشتركة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وتسوية المنازعات بالوسائل

السلمية؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو ستعمالها؛ وتعزيز السلام والاستقرار، وتحقيق التقدم والرخاء للجميع

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة القضاء التام على الأسلحة النووية كشرط لاستتباب الأمن الدولي وكالتزام بموجب معاهدة عدم انتشار لأسلحة النووية، الأمر الذي طال انتظاره.

ونأسف لأنه نتيجة معارضة أقلية صغيرة، لم يتمكن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ من تحقيق أهدافه.

ونحن ممتنون للدول الأعضاء على دعمها، الأمر الذي مكن الجمعية من اتخاذ القرار ١٢٧/٦٨ المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ بتوافق الآراء. وحيث إن الحالة الراهنة وتصاعد التطرف العنيف والإرهاب في منطقتنا يشهدان على أهمية ذلك القرار والفكرة الكامنة وراءه، فإننا بحاجة إلى معاودة التباحث بشأن هذا القرار خلال هذه الدورة. إننا ننتظر بشغف مشروع خطة العمل الشاملة بشأن مكافحة التطرف العنيف والذي من المقرر أن يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في الأشهر المقبلة

ونرى أن مسألة التنمية ينبغي أن تتمتع دائما بالأولوية في جدول أعمال المنظمة.أود أن أثني على جميع المشاركين في عملية وضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدها قادتنا قبل أسبوعين في هذا الجهاز. وحيث إن الخطة قد اعتمدت، فبوسعنا أن نبدأ مساعينا. وينبغي التصدي للتحديات التي تنتظرنا بشكل جماعي وبطريقة حازمة ومنسقة. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الطموحة أحكاما أكثر شمولا وغير تمييزية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل ونقل التكنولوجيا وما يتصل بها من دراية فنية من أجل المضي قدما نحو إقامة شراكة عالمية حقا. وتلتزم جمهورية إيران الإسلامية بالمشاركة بشكل بناء في تنفيذ الخطة على جميع المستويات، وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعاون مع القطاعين العام والخاص

وتبين الحالة في منطقتنا كيف تترابط التحديات التي تواجهنا في العالم المعولم ويعزز بعضها بعضا. ولا تواجه منطقتنا ظروفا مناخية مخيفة ناجمة عن تغير المناخ فحسب، بل إنها تصارع آفة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي حين يضر الإرهابيون بالبيئة، فإنهم أيضا يلحقون الضرر بأهداف التنمية المستدامة المدرجة في الخطط التي تنفذها البلدان، حيث يجبرونها على إنفاق مواردها الوطنية على مكافحة انعدام الأمن. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في أجزاء من المنطقة، لا سيما في سورية واليمن وليبيا، والتي ألحقت بالشعوب بؤسا لا يوصف ومكنت المتطرفين من مواصلة أعمالهم لوحشية. وينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية وأن تقوم بكل ما في وسعها من أجل إيجاد حلول سلمية لتلك الحالات وإنهاء تلك المآسي

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد على أهمية المبادئ التي أسست عليها المنظمة. فالمساواة في السيادة بين جميع الدول لأعضاء وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، تشكل جميعا أحجار الزاوية التي بنيت عليها لمنظمة ولا تزال تعمل استنادا إليها. وإذ تكرر جمهورية إيران الإسلامية تأكيد دعمها الثابت لأعمال الأمم المتحدة على أساس ميثاقها، فإنها على استعداد للمشاركة مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز أهداف الأمم المتحدة والتصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجه البشرية ككل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في إطار مناقشة هذا البند

طلب العديد من الممثلين الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في إطار ممارسة

حق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة في إطار ممارسة حقنا في الرد على الإشارة التي وردت في كلام ممثل باكستان إلى ولاية جامو وكشمير الهندية، التي كانت دائما ولا تزال وستظل جزءا لا يتجزأ من الهند. ومما يثير مزيدا من السخرية أن تصدر تلك التعليقات عن بلد لا يزال يحتل جزءا من ولاية جامو وكشمير الهندية بصورة غير قانونية. وهذه الإشارات خارجة عن السياق تماما وتشكل تدخلا واضحا في لشؤون الداخلية للهند. ولذلك، فإننا نرفضها كلية

كما أنه من المؤسف بشدة أن باكستان انتهكت وقف إطلاق النار في عدد من المناسبات خلال الأسابيع العديدة الماضية، مما أدى إلى خسائر في الأرواح بين المدنيين على الجانب الهندي. وقد ردت القوات المسلحة والقوات شبه العسكرية الهندية على تلك الاستفزازات. ونود أن نُذكر وفد باكستان بما قالته صاحبة المقام وزيرة الشؤون الخارجية الهندية في كلمتها أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر:

”فليس من بيننا من يمكن أن يقبل باستخدام الإرهاب أداة مشروعة في فن الحكم. وقد شاركنا العالم غضبنا حيال الهجمات الإرهابية في مومباي عام ٢٠٠٨، حيث تم ذبح مواطني العديد من البلدان بلا رحمة. وكون العقل المدبر للهجوم ما زال طليقا إهانة للمجتمع دولي بأسره. ولم يتم الحنث بالتأكيدات الماضية في هذا الصدد فحسب، بل وقعت هجمات إرهابية جديدة عبر الحدود مؤخرا، وقد تم القبض على إرهابيين حيين عبر الحدود. ونعلم جميعا أن هذه الهجمات تهدف إلى زعزعة الاستقرار في الهند، وإضفاء الشرعية على احتلال باكستان غير الشرعي لأجزاء من ولاية جامو وكشمير الهندية، ومطالبتها بما تبقى منها“. (A/70/PV.22، صفحة ٥٦)

ثم أضافت صاحبة المقام وزيرة الشؤون الخارجية الهندية:

”وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحدد النهج الذي نتبعه بوضوح. فالهند مستعدة دائما للحوار غير أن المحادثات والإرهاب لا يتفقان... فنحن لسنا بحاجة إلى أربع نقاط. نحن بحاجة إلى نقطة واحدة فقط – تخلوا عن الإرهاب، ولنجلس ونتحاور... وذلك تماما ما ناقشه وقرره رئيسا الوزراء في أوفا في تموز/يوليه. دعونا نجري محادثات على مستوى مستشاري الأمن الوطني، بشأن جميع المسائل المتصلة بالإرهاب ونرتب لعقد جتماع مبكر للمديرين العامين للعمليات العسكرية لمعالجة الحالة على الحدود. وإذا كان الرد جادا ويتسم بالمصداقية فإن الهند مستعدة لمعالجة جميع القضايا العالقة من خلال حوار ثنائي“. (المرجع نفسه)

السيد آن ميونغ هن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود الرد على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان. سأحاول الإيجاز لأن مسألة اليابان قد أثيرت في مناسبات أخرى خلال هذه الدورة.

نحتفل هذا العام بمرور ٧٠ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة. وهذه لحظة للتفكير في قضايا السلم والأمن التي تواجه العالم. والأمم المتحدة قد أنشئت لإنقاذ الأجيال التالية من ويلات الحرب، ولكن ويلات الحرب تلك لا تزال قائمة بعد ٧٠ عاماً، ولم يقضى عليها كلياً. والمعاناة والمآسي من كل نوع التي لحقت بالأمة الكورية والشعوب الآسيوية الأخرى نتيجة للنزعة العسكرية اليابانية واحتلالها العسكري غير المشروع، لا تزال حاضرة في ذاكرة الشعوب. وأثناء احتلال كوريا وحدها، ارتكبت اليابان من الجرائم ضد الإنسانية حداً بلغ إكراه عشرات الآلاف من النساء الكوريات على ما يسمى

الرق الجنسي العسكري، واستغلالهن من خلال إلحاق كل أصناف الألم والإذلال اللاإنساني بهن.

وكما تم توضيحه في البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الياباني في آب/أغسطس، بمناسبة هزيمة العسكرية اليابانية، ما زالت اليابان تنكر جرائمها السابقة للعدوان، حتى بعد ٧٠ عاماً. وهذه لحظة مهمة للغاية للتأمل في تلك الحالة. إنكار أي بلد لجرائمه السابقة معناه أنه سيكرر نفس الجرائم. ونشهد حالياً محاولة مكشوفة لإحياء النزعة العسكرية في التحركات الأخيرة للسلطات السياسية اليابانية. وتلك تحركات خطيرة جدًا ينبغي أن تقلق المجتمع الدولي. وفي هذه المناسبة، يحث وفدي اليابان مرة أخرى وبقوة هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين للانتصار في الحرب العالمية الثانية، على أن تنبذ جرائمها السابقة ضد الإنسانية تماماً.

السيدة سيد (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة ممارسة لحقي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند للتو. تحدث ممثل الهند عن أهمية الحوار. وأريد أن أذكره بأن باكستان ليست هي من أوقف عملية الحوار؛ الهند هي التي أوقفت المحادثات مع باكستان التي كان من المقرر عقدها على مستوى وزيري الخارجية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

فيما يتعلق بكشمير، وبغض النظر عن ما يقوله ممثل الهند، فإن قضية جامو وكشمير لا بد أن تحل وفقا لقرارات مجلس الأمن. وبالنسبة للإرهاب، اسمحوا لي أن أشير إلى أن باكستان نفسها هي أكبر ضحية للإرهاب الذي نشأ على أراضها – وبعضه يصدر من جوارنا المباشر. الإرهاب خطر مشترك وعلينا جميعاً أن نعمل معاً من أجل القضاء عليه.

إن إصرار الهند على أن تقتصر المحادثات على جدول أعمال من نقطة واحدة يثبت أنها ليست مهتمة ولا جادة في الدخول في حوار حقيقي. وباستخدام قضية الإرهاب، تمكنت الهند من تعطيل الحوار الثنائي، بل وإفساد الجو العام بين البلدين. والتزام باكستان ودورها وتضحيتها في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك نجاح عملياتنا المستمرة لمكافحة الإرهاب، هو أمر اعترف به المجتمع الدولي قاطبة وأشاد به.

وقد امتنعت الهند أيضا عن تقديم مرتكبي الإرهاب ضد مدنيين أبرياء في تفجير قطار سامجهوتا السريع. وهذا يثير شكوكاً جادة حول استعداد الهند لإدانة مواطنيها المتورطين في حوادث الإرهاب ضد المسلمين.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد استمعت باهتمام إلى ذلك البيان.

على مدار السبعين عاماً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أنشأ الشعب الياباني دولة حرة وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكدولة محبة للسلام، أسهمت اليابان في تحقيق السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واليابان ستواصل السير على الطريق كدولة محبة للسلام وستواصل الإسهام في السلام والرخاء في العالم. وهذا الموقف، الذي كرسته حكوماتنا السابقة، سيظل ثابتاً.

في هذا العام، وبقرار من مجلس الوزراء، أدلى رئيس الوزراء الياباني شيتزو آبي ببيان في ١٤ آب/أغسطس بمناسبة الذكرى السبعين لانتهاء الحرب. وأوضح رئيس الوزراء في بيانه أن اليابان قد أعربت مراراً عن شعورها بالندم العميق واعتذرت بشدة عن أفعالها خلال الحرب العالمية الثانية. كما أكد بوضوح أن المواقف التي عبرت عنها قرارات الحكومات السابقة ستظل ثابتة. وفي نفس البيان، قال رئيس الوزراء أيضاً إننا يجب ألا ننسى أبداً أنه كانت هناك نساء خلف ميادين القتال تضررن بشدة في شرفهن وكرامتهن فضلاً عن إصاباتهن البالغة أثناء الحروب في القرن العشرين، وقد حفرنا ذلك الماضي في قلوبنا.

السيد آن ميونغ هن (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): استمعت باهتمام شديد إلى ما قاله ممثل اليابان. والتاريخ لا يمكن إنكاره، ولا يمكن أن يمحى. وكل ما قاله ليس أكثر من إخفاء للجرائم البشعة التي ارتكبت بحق الإنسانية. إن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية هي حقائق تاريخية لم يتم بعد محوها بشكل واضح أو بالكامل. ولذلك، فإن الأمة الكورية والدول الآسيوية الأخرى ما زالت تتحدث عنها. ونحث السلطات اليابانية على الإذعان لما يدعو إليه المجتمع الدولي.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): استمعت باهتمام مرة أخرى إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإنني أمتنع في الدخول في تفاصيل الطعن في البيان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن أود فقط التشديد على أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. وهذا هو السبب في اعتماد الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان للعديد من القرارات في هذا الشأن. ولا تزال الجلسة التي تناول فيها مجلس الأمن المسألة نفسها في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7353)، ماثلة في أذهاننا. وبناء على ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أن مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي مسألة مستمرة وليست من التاريخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/70/1؟

تقرر ذلك.

وبهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٩.

رُفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٠.